الأمم المتحدة EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/16
19 June 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق متعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثلاثون
مونتريال 18- 20 يوليه 2001

حالة البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 في تحقيق الامتثال لتدابير الرقابة الأولية لبروتوكول مونتريال

استكمال من أمانة الصندوق
(المقرر 76/32)

موجز تنفيذى

يحتوى الجزء الأول من هذه الوثيقة على تحليل لحالة البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 في تحقيق الامتثال لتدابير الرقابة الأولية لبروتوكول مونتريال وتحليل لبيانات الاستهلاك من المواد المستنفدة للأوزون حسب القطاع.

إن حالة الامتثال هو استكمال للمعلومات المقدمة في كانون الأول/ديسمبر 2000 في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/38، الجزء الأول. ويعرض الجدول التالى مقارنة بين حالة الامتثال (القسم ألف) حتي كتابة هذا، حزيران/يونية 2001 وحالة الامتثال حتي كانون الأول/ديسمبر 2000. ويشير الجدول إلى أن بلدان عاملة بمقتضي المادة 5 أكثر تبدو أنها تمتثل للتجميد ولتخفيضات عام 2005.

Substance	Countries Reporting Data		Freeze				2005 Reductions			
			In Compliance		Not in Compliance		In Compliance		Not in Compliance	
	June 2001	Dec 2000	June 2001	Dec 2000	June 2001	Dec 2000	June 2001	Dec 2000	June 2001	Dec 2000
CFC	112	109	92	80	20	29	59	52	53	57
Halon*	57	54	41	37	16	17	40	35	17	19
Methyl Bromide**	52	44	28	19	24	25	30	23	22	21

* Excluding China and those countries with zero reported consumption from 1995 through 2000.

** Excluding those countries with zero reported consumption and a zero baseline.

ويعرض القسم باء بيانات الاستهلاك القطاعية من المواد المستنفدة للأوزون. فقد أبلغ 114 بلدا من البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 عن بيانات في تقارير إلى الأمانة طوال السنوات الخمس الماضية. وقدم 48 بلدا بيانات عن عام 2000.

وتشير آخر البيانات من 114 بلدا من البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 إلى استهلاك شامل يبلغ 241 172 طن من قدرات استنفاد الأوزون مقابل 172 53 طن من قدرات استنفاد الأوزون ينبغي القضاء عليها من المشروعات الموافق عليها ولكن لم تنفذ تاركة استهلاك متبقي يبلغ 529 118 طن من قدرات استنفاد الأوزون. ويمثل الاستهلاك المتبقي الذي يتعين القضاء عليه قطاعات الاستهلاك التالية كما يلى: التبريد (35 في المائة) والرغاوى (16 في المائة) والمذيبات (12 في المائة) وعوامل المعالجة (16 في المائة) والهالونات (12 في المائة) ومواد التعفير (6 في المائة) والأيروصول (2 في المائة) والتبغ (1 في المائة).

ويعرض القسم جيم توصيات أمانة الصندوق.

ويتناول القسم الثانى أثر مساعدة الصندوق متعدد الأطراف على الأنشطة غير الاستثمارية في تنفيذ امتثال البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 لبروتوكول مونتريال.

مقدمة

1 تتألف الوثيقة من قسمين أعدت استجابة للمقرر 76/32. ويحتوى الجزء الأول على تحليل لحالة البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 في تحقيق الامتثال لتدابير الرقابة الأولية لبروتوكول مونتريال وتحليل لبيانات استهلاك المواد المستنفدة للأوزون حسب القطاع. ويتألف الجزء الأول من ثلاثة أقسام. ألف – تحليل حالة الامتثال، باء – بيانات الاستهلاك القطاعى بشأن تنفيذ البرامج القطرية، جيم – التوصيات.

- ُيعد القسم ألف استجابة للمقرر 76/32 (ب)، الذي طلب إلى الأمانة أن تعد استكمالا سنويا لحالة امتثال البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 للامتثال لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال كما وردت في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/38.
- يحتوى القسم باء على تحليل لبيانات استهلاك المواد المستنفدة للأوزون حسب القطاع كما قدمتها البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 إلى اللجنة التنفيذية بشأن تنفيذ برامجها القطرية.
- وينهي القسم جيم الجزء ألف من هذه الوثيقة بتوصيات من أمانة الصندوق.

2 يتناول الجزء الثاني من هذه الوثيقة باقى المقرر 76/32.

الجزء الأول

القسم ألف: تحليل حالة الامتثال

3 يقدم القسم ألف مناقشة عن المنهجية التي اتبعتها تحليلات الامتثال لـ CFCs والهالونات وبروميد الميثيل و CTC و TCA. ويفترض تحليل حالة الامتثال أن آخر بيانات عن استهلاك تم الابلاغ عنها أخذت في الاعتبار القضاء من المشروعات التى وافقت عليها اللجنة التنفيذية. وخلال عام 2000، تم القضاء على 433 136 طن من قدرات استنفاد الأوزون، بما في ذلك 311 12 طن من قدرات استنفاد الأوزون من انتاج CFC و 735 24 طن من قدرات استنفاد الأوزون من انتاج الهالون، من مشروعات منتهية قيمتها 515 مليون دولار باستثناء نفقات الوكالات.

المنهجية

4 تتألف المنهجية المستخدمة من:

(أ) جمع البيانات والتحقق منها؛

(ب) معالجة البيانات؛

(ج) حدود البيانات؛

(د) تحليل البيانات.

جمع البيانات والتحقق منها

5 أبلغت 9 بلدان من البلدان العاملة بمقتضي المادة 5 ببيانات كاملة عن عام 2000 إلى أمانة الأوزون عملا بالمادة 7 حتى 9 نيسان/ابريل 2001. وأبلغ 42 بلدا اضافيا عن بيانتها عن عام 2000 إلى أمانة الصندوق في سياق التقرير السنوي الذي تطلبه اللجنة التنفيذية بشأن تنفيذ البرامج القطرية (34/17). ومن بين 63 بلدا متبقية، كانت آخر بيانات الاستهلاك المتاحة هي من عام 1999 لعدد 47 بلدا، وعن عام 1998 لعدد 15 بلدا وعن عام 1997 لبلد واحد.

6 أبلغت الوكالات المنفذة والثنائية عن بيانات بشأن حالة تنفيذ جميع الأنشطة والمشروعات التى وافقت عليها اللجنة التنفيذية حتي نهاية عام 2000 في تقاريرها المرحلية السنوية المقدمة إلى الاجتماع الرابع والثلاثين.

7 تم الحصول على بيانات بشأن احتمال الموافقات خلال عام 2001 من خطة عمل الصندوق متعدد الأطراف لعام 2001.

التناقضات في البيانات

8 أبلغ المغرب استهلاكا مقداه صفر عملا بالمادة 7 عن عام 1999 بالرغم من أنه أبلغ عن استهلاك قدره 973 طن من قدرات استنفاد الأوزون في عام 1998. وأشارت لبنان في تقريره بشأن تنفيذ برنامجه القطرى أن لديه استهلاك مقداره صفر بسبب أن وارداته كانت صفرا في عام 2000 ، ولكن كان لديه استهلاك من المخزونات. إن خط أساس الهند من بروميد الميثيل سالب طبقا لبيانات المادة 7 .

معالجة البيانات

9 أدخلت أمانة الصندوق هذه البيانات في قاعدة بياناتها.

10 تم تنظيم مداخل قاعدة البيانات لكل مادة خاضعة للرقابة في مصفوفة حيث يشكل كل صف بلدا من البلدان العاملة بمقضي المادة 5 جرى تحليل بياناته المبلغ عنها والمحسوبة في أعمدة المصفوفة.

11 ومن ثم، تشمل كل مصفوفة أعمدة رقمية عديدة: ستة منها تمثل بيانات ثابتة (مبلغ عنها) بما في ذلك خطوط الأساس للامتثال بالتجميد وخفض بنسبة 50 في المائة من CFC؛ آخر بيانات استهلاك؛ بيانات عن المواد المستنفدة للأوزون التي يتعين القضاء عليها في المشروعات الموافق عليها ولكن لم تنفذ؛ تواريخ انتهاء المشروعات الموافق عليها؛ المشروعات الواردة في خطط العمل؛ وما إذا كان بلد ينفذ خطة لإدارة التبريد لـ CFC؛ مشروع مصرف هالون من أجل الهالونات وإذا كان قد تلقى مساعدة من أجل أنشطة بروميد الميثيل. وتمثل الأعمدة الأخرى البيانات المحسوبة المتعلقة بحالة امتثال بلد للتجميد وتقييمات لاحتياجات القضاء على المواد المستنفدة للأوزون لتحقيق الامتثال لتجميد ولهدف الخفض.

حدود البيانات

12 إن البيانات التي أبلغت عنها الأطراف لها الحدود التالية:

(أ) إن فترة 12 شهرا لتحديد الامتثال لتجميد CFC لا تمثل سنة تقويمية لأن الفترة تبدأ في 1 تموز/يوليه 1999 وتنتهى في 30 حزيران/يونيه 2000، مع بيانات رسمية للمادة 7 عن عام 2000 الواجبة في أيلول/سبتمبر 2001؛

(ب) آخر استهلاك (يتراوح من استهلاك عام 1997 إلى عام 2000) مبلغ عنه طبقا لتعريف مصطلح الاستهلاك في بروتوكول مونتريال (الاستهلاك = الانتاج + الواردات – الصادرات) الذى قد يشمل الاستخدام الفعلى والمخزونات. والأخير حرج عندما لا يمتثل البلد نظرا لأن الكميات المخزنة قد تبلغ الفرق بين الامتثال وعدم الامتثال.

(ج) قد تغير البلدان البيانات المبلغ عنها عن السنة السابقة التي قد تؤثر على خط الأساس للامتثال و/أو آخر استهلاك.

تحليل البيانات

13 لم يتم تحليل عدد 13 بلدا إما لعدم كفاية البيانات أو لأن بعض البلدان تم حثها على السعى للحصول على مساعدة من الصندوق متعدد الأطراف.

14 لم يتم تحليل لقطاع الانتاج لأن اللجنة التنفيذية قد وضعت عملية لمشروعات قطاع الانتاج. ومن بين البلدان السبعة العاملة بمقتضي المادة 5 ذات مرافق انتاج CFC، بدأت حكومتا الصين والهند، اللتان لهما اتفاقات موضوعة لتخفيضات مجدولة، العملية. وتشمل البلدان المتبقية التي لديها مرافق انتاج CFC الأرجنتين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والمكسيك ورومانيا وفنزويلا. وبالنسبة لانتاج الهالون، يوجد لدى الصين اتفاق.

15 تم تحليل البيانات في نطاق حدود الشروط التالية:

(أ) يفترض أن الاستهلاك في عام 2000 هو نفسه كما كان في عام أخر استهلاك لتقييم إمكانية الامتثال؛

(ب) كمية المواد المستنفدة للأوزون االتي يتعين القضاء عليها من المشروعات الموافق عليها خلال الاجتماع الثالث والثلاثين ولكن لم تنفذ؛

(ج) أخذت المواد المستنفدة للأوزون التي قضي عليها في عين الاعتبار في آخر بيانات تم الابلاغ عنها؛

(د) من المفترض ألا يزيد استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بعد عام 2000.

16 وفي إطار حدود الشروط هذه، وعلى أساس المعلومات التي تم جمعها، أعدت الأمانة ثلاثة ملفات للامتثال لكل بلد من البلدان العاملة بمقتضي المادة 5، واحد لـ CFCs وآخر

للهالونات والثالث لبروميد الميثيل. وترد هذه الملفات في المرفقات من الأول إلى الثالث من الجزء الأول من هذه الوثيقة.

(أ) تجميد CFCs :

"1" تم طرح مقدار CFCs في أطنان قدرات استنفاد الأوزون التي تمثل خط أساس البلد (العمود 1) من آخر استهلاك من CFCs (العمود 2). وترد النتيجة لكل بلد في العمود 3 من المصفوفة، حيث تشير قيمة صفر إلى أن البلد المعنى يفترض أنه ممتثل وتشير قيم غير صفر إلى كمية القضاء المطلوبة للبلد المعنى للامتثال؛

"2" إن قدرات استنفاد الأوزون الموافق على القضاء عليها والتي لم تنفذ، والواردة في العمود 4 للبلدان ذات الصلة طرحت من العمود 3. وترد النتائج في العمود 6 حيث تشير قيمة صفر أن البلد سيحقق الامتثال. وتمثل قيم غير صفر الكميات السنوية في المستقبل المطلوبة من CFCs للقضاء عليها بصورة دائمة سواء من خلال موافقات جديدة من قبل اللجنة التنفيذية أو بواسطة تدابير يتخذها البلد المعنى لخفض استهلاكه.

(ب) خفض بنسبة 50 في المائة من CFCs

"1" تم خفض آخر استهلاك (العمود 2) بمقدار القضاء في المشروعات الموافق عليها، ولكن لم تنفذ (العمود 4)، وتسجل النتائج في العمود 9. (تعنى القيمة السالبة أن قدرات استنفاد الأوزون التى يتعين القضاء عليها من المشروعات غير المنفذة ستتجاوز آخر استهلاك مبلغ عنه بالمقدار السالب المشار إليه في العمود 9).

"2" تم مقارنة الكمية في العمود 9 بنسبة 50 في المائة من خط الأساس (العمود 8) وتم تسجيل النتائج في العمود 10. وتشير القيمة الموجبة في العمود 10 إلى مقدار القضاء الاضافي المطلوب لتلبية خفض بنسبة 50 في المائة. وتدل القيمة السالبة على أن هذا المقدار سيتجاوز به البلد هدف الخفض بنسبة 50 في المائة .

"3" وكما ورد أعلاه، يحتوى العمود 7 على القضاء على قدرات استنفاد الأوزون التى تنتج من الموافقة على مشروعات وردت في خطة عمل عام 2001. وقد يكون القضاء من المشروعات في خطة عمل عام 2001 له أثر أيضا على قدرة البلد لتلبية أهداف خفض بنسبة 50 في المائة في عام 2005.

"4" يقدم العمود 11 معلومات عما إذا كانت اللجنة التنفيذية قد وافقت أم لا على خطة لإدارة التبريد للبلد المعنى. وقد يكون لهذا أثر على قدرة البلد لتلبية ألتزاماته.

(ج) الهالونات:

17 تم الاضطلاع بتحليل مماثل لتحديد الملفات المحتملة للبلدان العاملة بمقتضي المادة 5 فيما يتعلق بالتجميد في عام 2005 وخفض بنسبة 50 في المائة في عام 2005. ويشير العمود 11 في حالة الهالونات إذا كانت هناك موافقة على نشاط مصرف للهالون. ويشير العمود 12 إذا كانت هناك موافقة لأنشطة الهالون للبلد المعنى.

(د) بروميد الميثيل:

18 وتم نفس الشئ لبروميد الميثيل فيما يتعلق بالتجميد في عام 2005 ونسبة خفض 20 في المائة في عام 2005. ويشير العمود 11 عما إذا كانت هناك موافقة على أنشطة بروميد الميثيل للبلد المعنى.

تحليل الامتثال لـ CFCs (المرفق الأول)

19 يرد في هذا القسم النتائج والملاحظات من تحليل أهداف التجميد ونسبة 50 في المائة لـ CFCs .

النتائج

تلبية تجميد CFC

20 كشف التحليل أن من الممكن تجميع البلدان في ثلاث فئات بصورة عامة:

(أ) البلدان المفترض أنها ممتثلة

21 تعرض هذه الفئة 92 بلدا (بالمقارنة بعدد 80 بلدا في تحليل كانون الأول/ديسمبر 2000 و64 في تحليل تموز/يوليه) يمكن اعتبارها ممتثلة الآن على أساس آخر بيانات استهلاك أبلغت عنها. إن آخر استهلاك للبلدان مجتمعة هو 225 96 طن من قدرات استنفاد الأوزون وهو أقل بمقدار 620 46 طن من قدرات استنفاد الأوزون عن مستوى خط الأساس البالغ 845 142 طن من قدرات استنفاد الأوزون. وهناك 63 بلدا من البلدان المستهلكة لحجم منخفض. وتلقت 37 بلدا من 63 بلدا من البلدان المستهلكة لحجم منخفض دعما لخطط إدارة التبريد من الصندوق متعدد الأطراف. وبلغت رسميا السبعة بلدان التالية ببيانات عن عام 2000 عملا بالمادة 7 التى تشير إلى امتثالها: بوركينا فاصو وبوروندى وجامبيا وغيانا ومقدونيا وبنما والسنغال. وأبلغت أيضا جمهورية لاو اليموقراطية الشعبية عملا بالمادة 7 بأن لديها استهلاك مقداره صفر ولكنها لم تبلغ عن خط الأساس.

(ب) البلدان التي يمكن أن تحقق الامتثال بعد عام 2000

22 تحتوى الفئة، التي تمثلها ستة بلدان بما فيها أربعة من البلدان المستهلكة لحجم منخفض، على البلدان التي يمكن أن تحقق الامتثال إذا تم تنفيذ المشروعات الموافق عليها في ذلك التاريخ. وتبلغ المشروعات مزيدا من الفضاء على 511 1 طن من قدرات استنفاد الأوزون.

(ج) البلدان التي قد لا تحقق الامتثال

23 تشمل 14 بلدا في هذه الفئة منها 10 بلدان مستهلكة لحجم منخفض. وقد تحتاج هذه البلدان إلى إجراءات اضافية لتحقيق الامتثال على أساس آخر بياناتها من الاستهلاك. لقد وافقت اللجنة التنفيذية على خطط إدارة التبريد لجميع هذه البلدان فيما عادا عمان وبابوا غينيا الجديدة واليمن حيث يجرى اعداد خطط لإدارة التبريد. وقدمت خطة إدارة التبريد لعمان إلى الاجتماع الرابع والثلاثين. وقد تكون هناك حاجة إلى إجراءات اضافية للقضاء على مجموع 747 طن من قدرات استنفاد الأوزون حتى يمكن لهذه البلدان أن تمتثل. إن عمليات التقديم والموافقة وتنفيذ المشروعات الواردة في خطط عمل عام 2001 ينبغى أن تؤدى بهذين البلدين (منغوليا واليمن) إلى الامتثال بالتجميد في المستقبل. وقد أبلغت منغوليا عملا بالمادة 7 بأن استهلاكها في عام 2000 بلغ 13,9 طن متجاوزة خط الأساس البالغ 10,6 طن.

تلبية هدف الخفض بنسبة 50 في المائة في عام 2005

24 كشف التحليل عن إمكانية تجميع البلدان في فئتين.

(أ) بلدان يمكن أن تحقق الامتثال قبل عام 2005

25 تعرض الفئة البلدان التي يمكن أن تحقق الامتثال بخفض بنسبة 50 في المائة قبل عام 2005 على أساس آخر استهلاك لها ُمبلغ، بشرط تنفيذ المشروعات الموافق عليها لها. وتتالف هذه الفئة من 59 بلدا بما في ذلك 37 بلدا مستهلكة لحجم منخفض. ويقارن هذا بعدد 52 بلدا بما في ذلك 30 بلدا مستهلكة لحجم منخفض تم الابلاغ عنها في تحليل كانون الأول/ديسمبر 2000.

(ب) بلدان قد تحتاج إلى إجراءات اضافية لتحقيق الامتثال بحلول عام 2005

26 تتألف الفئة من 53 بلدا بما في ذلك 40 بلدا مستهلكة لحجم منخفض قد تحتاج إلى القضاء على مقدار 081 6 طن من قدرات استنفاد الأوزون قبل عام 2005 لكى تمتثل لهدف خفض نسبته 50 في المائة. ومن بين 53 بلدا هذه، أختير 20 بلدا في خطط عمل عام 2001 لتلقى مشروعات ستقضى على 110 2 طن من قدرات استنفاد الأوزون.

27 ومن بين 53 بلدا، وافقت اللجنة التنفيذية على خطط إدارة تبريد لعدد 27 بلدا من لبلدان المستهلكة لحجم منخفض وعدد 7 بلدان غير مستهلكة لحجم منخفض.

الملاحظات

28 من بين 14 بلدا في خطر من عدم القدرة على تلبية إلتزاماتها بالتجميد، هناك حاجة للتنفيذ القوى لخطط إدارة التبريد الموافق عليها لعدد 11 بلدا.

29 وهناك حاجة ملحة للانتهاء من إعداد خطط إدارة التبريد لبابوا غينيا الجديدة (كجزء من استراتيجية مجموعة بلدان جزر المحيط الهادى) واليمن.

30 ينبغي الحفاظ على الزخم ويجب استدامة القضاء من المشروعات المنفذة والتنفيذ القوى لخطط إدارة التبريد وخطط العمل وهناك حاجة لتتخذ الحكومات والصندق متعدد الأطراف إجراءات لعدد 52 بلدا لضمان امتثالها لأهداف الخفض بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2005.

31 زاد الاستهلاك منذ البيانات في تقرير كانون الأول/ديسمبر 2000 لعدد 13 بلدا. وزاد الاستهلاك بأقل من 6 أطنان للبلدان التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وملديف وموريشيوس وناميبيا وسرى لانكا. وزاد الاستهلاك بالمقادير المشار إليها في البلدات التالية حسب الزيادة : الهند (953 2 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وباكستان 226 طن من قدرات استنفاد الأوزون) والمكسيك (222 طن من قدرات استنفاد الأوزون) والجابون (220 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وبيرو (51 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وكورواتيا (30 طن من قدرات استنفاد الأوزون). وزادت بيانات الاستهلاك في الهند أساسا بسبب الواردات الاضافية من CFC التى مزجت بـ polyols الذى تم حسابه في آخر استهلاك تم الابلاغ عنه. وفي الحالات التالية، زاد الاستهلاك من عام 1999 إلى عام 2000 بالرغم من القضاء من المشروعات الموافق عليها خلال عام 1999 في المقدار الذى أشار إليه البلد : كولومبيا (202 طن من قدرات استنفاد الأوزون) والمكسيك (230 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وبيرو (76 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وسرى لانكا (44 طن من قدرات استنفاد الأوزون).

32 قد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب إلى البلدان أن توضح الزيادة في الاستهلاك من عام 1999 إلى عام 2000 بالرغم من القضاء الاضافي من المشروعات الموافق عليها التي انتهت في عام 1999.

تحليل الامتثال للهالونات (المرفق الثاني)

33 يعرض هذا القسم تحليل الامتثال لتدابير الرقابة على الهالون باستثناء الصين الذى يفترض أنها تلبى إلتزاماتها من خلال الاتفاق الحالى مع اللجنة التنفيذية.

حدود البيانات الاضافية

(أ) كان هناك مستوى صفر من الاستهلاك لعدد 54 بلدا في الفترة 1995-2000.

(ب) لم يخطر 13 بلدا عن خط الأساس أو آخر بيانات الاستهلاك.

النتائج

تلبية تجميد الهالون

34 وتسليما بحقيقة أن التجميد سيبدأ في عام 2002، توحى الاشارات في التحليل بأن :

(أ) البلدان التى يبدو أنها تمتثل

35 بالنسبة لعدد 57 بلدا ذات استهلاك من الهالون، يمكن اعتبار 41 بلدا (بالمقارنة بعدد 37 في تحليل كانون الأول/ديسمبر) أنها تمتثل الآن على أساس آخر بياناتها عن الاستهلاك التى أبلغت عنها بشرط ألا يزيد مستوى الاستهلاك هذا. ومجموع آخر استهلاك لهذه البلدان البالغ 897 2 طن من قدرات استنفاد الأوزون هو أقل بمقدار 550 1 طن من قدرات استنفاد الأوزون عن خط أساسها للتجميد البالغ 447 4 طن من قدرات استنفاد الأوزون. و24 من هذه البلدان هى بلدان مستهلكة لحجم منخفض. وتلقى 12 بلدا من 41 دعما من الصندوق متعدد الأطراف، 6 منها من أجل مصارف الهالون. وقدمت كل من بوركينا فاصو ومقدونيا رسميا بيانات عن عام 2000 عملا بالمادة 7 التى تشير إلى أنهما سيحققان الامتثال بحلول عام 2002 إذا تم الحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى ذلك الوقت.

(ب) بلدان يمكن أن تحقق الامتثال بتنفيذ المشروعات الموافق عليها

36 هناك ثلاثة بلدان يمكن أن تحقق الامتثال إذا تفذت المشروعات الموافق عليها في ذلك التاريخ. ويبلغ المقدار الذى يتعين القضاء عليه في المستقبل 893 2 طن من قدرات استنفاد الأوزون.

(ج) بلدان قد تحتاج إجراءات اضافية لتحقيق الامتثال

37 هناك 13 بلدا قد تحتاج إجراءات اضافية لتحقيق الامتثال لهدف التجميد. وتحتاج هذه البلدان للقضاء على مجموع 392 طن من قدرات استنفاد الأوزون لتحقيق الامتثال في عام 2002. وتلقت ثلاثة بلدان من هذه (المكسيك وفييتنام ويوغوسلافيا) دعما من الصندوق متعدد الأطراف لأنشطة الهالون وتضمنت خطط عمل عام 2001 أنشطة لإتنين منها. وأبلغت جيانا عملا بالمادة 7 أن استهلاكها من الهالون في عام 2000 (0,2 طن من قدرات استنفاد الأوزون) قد تجاوز خط الأساس (0,1 طن من قدرات استنفاد الأوزون). وبالاضافة إلى ذلك، قد تحتاج البلدان التالية إجراءات اضافية لتحقيق التجميد : الكاميرون والكونغو وقبرص وجمهورية الدومينيكا وجيانا ونيجيريا وباكستان وقطر وتنزانيا واليمن.

تلبية هدف الخفض بنسبة 50 في المائة في عام 2005

38 مع افتراض عدم زيادة آخر استهلاك مبلغ عنه والانتهاء من جميع المشروعات الموافق عليها، يشير التحليل إلى التوقعات التالية لإحتمال الامتثال لهدف الخفض بنسبة 50 في المائة:

(أ) يمكن لعدد 20 بلدا أن تحقق الامتثال لهدف الخفض بنسبة 50 في المائة قبل عام 2005 على أساس آخر استهلاك مبلغ عنه والتسليم بتنفيذ جميع المشروعات الموافق عليها. وتشمل هذه المجموعة من البلدان 24 بلدا مستهلكة لحجم منخفض.

(ب) قد يحتاج 17 بلدا بما في ذلك 5 بلدان مستهلكة لحجم منخفض مقدار اضافى للقضاء على 897 1 طن من قدرات استنفاد الأوزون قبل عام 2005 وذلك للامتثال لأهداف الخفض بنسبة 50 في المائة. وتلقت 6 بلدان من 17 بلدا دعما لأنشطة الهالون من الصندوق متعدد الأطراف بما في ذلك لمصرف الهالون في إثنين منها. ويمكن لعمليات التقديم والموافقة وتنفيذ المشروعات

الواردة في خطط عمل عام 2001 أن تمكن بلدين من 17 تحقيق الامتثال لهدف خفض بنسبة 50 في المائة.

الملاحظات

39 تبدو أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية للبلدان التالية لتحقيق تجميد الهالون: الكاميرون والكونغو وقبرص وجمهورية الدومينيكا وجيانا ونيجيريا وباكستان وقطر وتنزانيا واليمن.

40 أما بالنسبة لثلاثة بلدان (مصر والهند وتايلاند) ينبغي تنفيذ المشروعات الموافق عليها في أقرب وقت عن التواريخ المخططة للتغلب على توقعات التأخر في الامتثال في إلتزاماتها بتجميد الهالون.

41 ينبغي الحفاظ على الزخم وتنفيذ قوى لمصارف الهالون وخطط العمل وهناك حاجة لتتخذ الحكومات والصندق متعدد الأطراف إجراءات لعدد 16 بلدا لضمان امتثالها لأهداف الخفض بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2005.

42 أشارت البلدان التالية أن استهلاكها من الهالون زاد من عام 1999 إلى عام 2000 بالمقادير التالية : الكونغو (3 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون) ومصر (50 طن من قدرات استنفاد الأوزون) و المكسيك (89 طن من قدرات استنفاد الأوزون). وأشارت قطر إلى أن استهلاكها من الهالون قد زاد بمقدار 14,5 طن من قدرات استنفاد الأوزون من عام 1998 إلى عام 2000 وأشارت الهند إلى أن استهلاكها من الهالون قد زاد بمقدار 385,8 طن من قدرات استنفاد الأوزون .

تحليل الامتثال لبروميد الميثيل (المرفق الثالث)

43 يعرض هذا القسم تحليل الامتثال لتدابير الرقابة على بروميد الميثيل. وينبغي ملاحظة أن جميع البيانات والمستخدمة في هذا التحليل هى المتعلقة بالاستخدام الخاضع للرقابة فقط.

حدود الشروط الاضافية

(أ) من بين 82 بلدا عاملة بمقتضى المادة 5 التى صدقت على تعديل كوبنهاجن، أبلغ 70 بلدا عن بيانات كاملة لخط الأساس. ومن بين 70 بلدا، أبلغ 18 بأن خط الأساس صفر وبآخر استهلاك. وباعتبارها كذلك، شمل التحليل 52 بلدا فقط.

(ب) تمت الموافقة على 16 مشروعا للقضاء في 14 بلدا من البلدان العاملة بمقتضى المادة 5. وتشمل هذه المشروعات التى ستؤدى إلى القضاء التام على بروميد الميثيل في 5 بلدان من العاملة بمقتضى المادة 5.

النتائج

44 تم تجميع البلدان في ثلاث فئات لأغراض هذا التحليل : البلدان التى صدقت على تعديل كوبنهاجن وقدمت بيانات لخط الأساس ولآخر استهلاك، والبلدان التى صدقت على تعديل كوبنهاجن ولكن لم تقدم بيانات كافية، والبلدان التى لم تصدق على تعديل كوبنهاجن.

تلبية تجميد بروميد الميثيل

45 تسليما بحقيقة أن التجميد هو في عام 2002، توحى الاشارات من التحليل إلى أن:

(أ) البلدان التى صدقت على تعديل كوبنهاجن

46 من بين 52 بلدا صدقت على تعديل كوبنهاجن وقدمت بيانات، يمكن اعتبار 28 بلدا أنها تمتثل الآن بناء على آخر بيانات استهلاكها بشرط ألا يزيد مستوى الاستهلاك. وتلقى 21 بلدا من 28 مساعدة من الصندوق متعدد الأطراف من أجل أنشطة بروميد الميثيل.

47 ويمكن لأربعة بلدان أن تحقق الامتثال إذا نفذت المشروعات الموافق عليها لها. ويبلغ مقدار المشروعات الموافق عليها القضاء على 517 طن من المواد المستنفدة للأوزون في المستقبل.

48 أما 20 بلدا الأخرى فقد لا تحقق الامتثال لهدف التجميد في عام 2002. وتحتاج هذه البلدان إلى القضاء على 446 طن من المواد المستنفدة للأوزون لتحقيق التجميد في عام 2002. وكان الصندوق متعدد الأطراف قد قدم تمويلا لمشروعات بروميد الميثيل وأنشطة أخرى إلى 13 بلدا من هذه البلدان منها أربعة، تلقت مساعدة في الماضى، وردت في خطط عمل عام 2001 لتلقى مشروعات تمكنها من تحقيق التجميد إذا تمت الموافقة عليها وتنفيذها في الوقت المناسب.

(ب) البلدان التى لم تصدق على تعديل كوبنهاجن

49 من بين 43 بلدا عاملة بمقتضى المادة 5 لم تصدق على تعديل كوبنهاجن، أبلغ 26 بلدا عن بيانات تشير إلى أن 8 منها تعتبر ممتثلة الآن بناء على آخر بيانات الاستهلاك المبلغ عنها بشرط عدم زيادة مستوى الاستهلاك.

50 قدم الصندوق متعدد الأطراف مساعدة لعدد 9 بلدان من بين 43 بلدا .

تلبية هدف الخفض بنسبة 50 في المائة في عام 2005

51 مع افتراض عدم زيادة آخر استهلاك مبلغ عنه والانتهاء من جميع المشروعات الموافق عليها قبل عام 2005، يشير التحليل إلى التوقعات التالية لإحتمال الامتثال لهدف الخفض بنسبة 20 في المائة:

(أ) يمكن لعدد 30 بلدا من 52 قدمت بيانات وصدقت على تعديل كوبنهاجن أن تحقق الامتثال لهدف الخفض بنسبة 20 في المائة قبل عام 2005 على أساس آخر استهلاك مبلغ عنه والتسليم بتنفيذ جميع المشروعات الموافق عليها.

(ب) وقد تحتاج 22 بلدا الباقية إلى القضاء على مقدار مقدار إضافى يبلغ 896 طن من المواد المستنفدة للأوزون قبل عام 2005 لكى تتمكن من الامتثال لأهداف الخفض بنسبة 20 في المائة. وتلقى 14 بلدا من 22 دعما من الصندوق متعدد الأطراف لأنشطة بروميد الميثيل. وكان لدى 4 بلدان من بين 22 مشروعات واردة في خطط عمل عام 2001. وستكون الموافقة والتنفيذ في الوقت المناسب لهذه المشروعات كافيين لتمكين بلدان من أربعة من تحقيق هدف خفض بنسبة 20 في المائة.

(ج) ومن بين 26 بلدا لم تصدق على تعديل كوبنهاجن، يمكن لعدد 7 بلدان أن تحقق الخفض بنسبة 20 في المائة قبل 2005 على أساس آخر استهلاكها المبلغ عنه. وقد تلقى 4 بلدان من 7 مساعدة من الصندوق متعدد الأطراف.

الملاحظات

52 يبدو أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتمكين 19 بلدا من تحقيق الامتثال بحلول عام 2002 للإلتزامات تجميد بروميد الميثيل.

53 أما بالنسبة لأربعة بلدان (الأرجنتين وكوبا ومقدونيا وملاوى) ينبغي تنفيذ المشروعات الموافق عليها في أقرب وقت عن التواريخ المخططة للتغلب على توقعات التأخر في الامتثال في إلتزاماتها بتجميد بروميد الميثيل.

54 ينبغي على البلدان التى صدقت على تعديل كوبنهاجن أن تقدم بيانات عملا بالمادة 7.

55 أما الأطراف التى لم تصدق على تعديل كوبنهاجن، فينبغي تشجيعها أن تفعل ذلك وتبلغ عن بيانات كاملة عملا بالمادة 7.

56 ونظرا لأن التجميد سيحدث في عام 2002 وباعتبار أن تنفيذ المشروعات في القطاع يحتاج إلى 4 سنوات للانتهاء، هناك حاجة إلى إجراءات فورية من قبل جميع المعنيين لضمان أن أكبر عدد من البلدان ستتمكن من تحقيق الامتثال (والتمسك به).

57 زاد استهلاك بروميد الميثيل منذ تقرير البيانات في كانون الأول/ديسمبر 2000 لعدد 17 بلدا. وزاد الاستهلاك بأقل من 4 أطنان في البلدان التالية : البحرين والكونغو والسلفادور وفيجى والهند وسرى لانكا وسوازيلاند وتونس وأورجواى. وزاد بالكميات التى يشار إليها في البلدان التالية : المكسيك (243 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وهندوراس (86 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وماليزيا (61 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وبيرو (26 طن من قدرات استنفاد الأوزون) والأرجنتين (25 طن من قدرات استنفاد الأوزون) والأردن (17 طن من قدرات استنفاد الأوزون) وسوريا (23 طن من قدرات استنفاد الأوزون) ومصر (11 طن من قدرات استنفاد الأوزون).
ملاحظة : يوجد عرض تصويرى لتحليل CFC والهالونات وبروميد الميثيل على web site أمانة الصندوق www.unmfs.org.

رابع كلوريد الكربون (CTC) وكلوروفورم الميثيل (TCA)

58 لم يكن من الممكن أداء تحليل مماثل لـ CFCs والهالونات وبروميد الميثيل لـ CTC و TCA للأسباب التالية:

(أ) إن خط الأساس للامتثال لتدابير الرقابة المطبقة على CTC و TCA (متوسط 1998-2000) سيجرى وضعه خلال عام 2001؛

(ب) أبلغت معظم البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 استهلاكا من CTC مقداره صفر. وأبلغت 43 بلدا عاملا بمقتضى المادة 5 استهلاكا من CTC مقداره ليس صفرا. ولم تصدق أربعة من البلدان المبلغة على تعديل لندن.

(ج) ولم يميز استهلاك CTC المبلغ عنه استخداماته كمذيبات وعوامل معالجة ومواد أولية (مثلا، أبلغت الصين أن استهلاكها من CTC في عام 1998 بلـغ أكثر من 000 85 طن من قدرات استنفاد الأوزون، ولكن أشارت إلى استهلاك 110 طن من قدرات استنفاد الأوزون في تقريرها إلى أمانة الصندوق)؛

(د) أبلغت معظم البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 استهلاكا من TCA مقداره صفر. وأبلغت 34 بلدا من العاملة بمقتضى المادة 5 استهلاكا من TCA مقداره غير صفر. ولم تصدق أربعة من البلدان المبلغة على تعديل لندن.

59 وحتى حزيران/يونية 2001، وافقت اللجنة التنفيذية على القضاء على 957 طن من قدرات استنفاد الأوزون من CTC و 605 طن من قدرات استنفاد الأوزون من TCA من الاستهلاك المبلغ عنه بمقدار 090 26 طن من قدرات استنفاد الأوزون من CTC وحوالى 594 1 طن من قدرات استنفاد الأوزون من TCA.

60 ويطلب من البدان العاملة بمقتضى المادة 5 التى صدقت على تعديل لندن أن تخفض استهلاكها بنسبة 85 في المائة في 1 كانون الثانى/يناير 2005.

61 شمل البنك الدولي إغلاق مشروعين لـ CTC (واحد في الصين وواحد في الهند) ومشروع لأنتاج TCA (الصين) في خطة عمله لعام 2001.

62 يطلب تجميد استهلاك TCA في 1 كانون الثانى/يناير 2003 عند متوسط الفترة 1998-2000، ويخفض بنسبة 30 في المائة من خط الأساس هذا في 1 كانون الثانى/يناير 2005 لجميع البلدان العاملة بمقتضى المادة 5.

63 ينبغى تشجيع البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 على :

(أ) الابلاغ عن البيانات الكاملة مبكرا بدلا من أواخر عام 2001 عن استهلاكها من CTC و TCA لتتمكن من تحديد الامتثال لخطوط الأساس لهاتين المادتين.

(ب) التمييز بين استهلاكها من CTC في المذيبات وعوامل المعالجة والمواد الأولية؛

(ج) أن تتخذ إجراءات مبكرة للرقابة على استهلاكها من CTC و TCA بما في ذلك تحديد المشروعات الاستثمارية المحتملة لتدرج في خطط عمل عام 2002 للوكالات المنفذة والثنائية؛

(د) أن تصدق على تعديل لندن البلدان التى لم تفعل ذلك .

الجزء باء : بيانات الاستهلاك القطاعى من المواد المستنفدة للأوزون في تنفيذ البرامج القطرية

64 تقدم البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 بيانات استهلاك المواد المستنفدة للأوزون حسب القطاع سنويا إلى اللجنة التنفيذية إمتثالا لمقررات الاجتماعات الحادى عشر والثالث عشر والثانى والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين للجنة التنفيذية.

65 تلقت الأمانة تقارير عن تنفيذ البرامج القطرية لعام 2000 من 48 بلدا. وقامت الأمانة بتجميع هذه البيانات في الإستمارة المطلوبة وأدخلت بيانات من تقارير سابقة للبلدان التى لم تقدم بيانات عن عام 2000. ولهذا، تم إدخال 28 تقريرا عن عام 1999، و35 تقريرا عن عام 1998، وتقريرين عن عام 1997 وتقرير واحد عن عام 1996. ويصل مجموع البلدان 114.

66 تتاح البيانات في البرنامج Excel 97 على web site أمانة الصندوق www.unmfs.org.

67 وبالرغم من أن الاستهلاك هو من سنوات مختلفة ولا يتمشى بالضرورة مع البيانات المبلغ عنها عملا بالمادة 7، تقدم البيانات آخر تقييم قطاعي حسب البلد وكذلك أساس شامل. وينبغي أن تساعد هذه البيانات البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 المعنية واللجنة التنفيذية في جهودها المبذولة لتقييم ما ترك للقضاء عليه على أساس القطاع.

68 يعرض الجدول 2 مجموع الاستهلاك الباقى من المواد المستنفدة للأوزون التى يتعين القضاء عليها حسب القطاع بعد الأخذ في الاعتبار المشروعات الموافق عليها والتى لم تنفذ. ويشمل الجدول أيضا مجموع الاستهلاك المقضى عليه من المشروعات الموافق عليها والتى لم تنفذ والنسبة المئوية حسب القطاع للرصيد الذى يتعين القضاء عليه. ويبين الجدول أن قطاعي التبريد والرغاوى يشكلان أكبر حصص حسب القطاع ويمثلان معا 51 في المائة من الاستهلاك المتبقى الذى يتعين القضاء عليه. ويبين أيضا أن نسبة 30 في المائة اضافية من مجموع الاستهلاك المتبقى هى في قطاعي المذيبات وعوامل المعالجة.

Table 2

TOTAL REMAINING ODS CONSUMPTION BY SECTOR

Sector	Total Consumption	Total Approved but not Implemented	Balance	Percentage
Aerosol	5,399	3,155	2,244	2%
Foam	43,489	24,370	19,119	16%
Solvent	15,548	1,513	14,035	12%
Refrigeration	54,732	13,017	41,715	35%
Halons	23,358	9,664	13,694	12%
Fumigant	8,489	1,282	7,207	6%
Process Agent	20,099	621	19,478	16%
Tobacco	1,037	90	947	1%
Sterilant	90	0	90	0%
Total	172,241	53,712	118,529	100%

69 قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب إلى الوكالات التنفيذية والثنائية أن تأخذ في الاعتبار تحليل القطاع الوارد في هذا التقرير لأغراض تخطيط الأنشطة لمشاريع خطط العمل لعام 2002.

القسم جيم : التوصيات

توصى أمانة الصندوق اللجنة التنفيذية بأن :

1 تطلب من البلدان التالية توضيح الزيادة في الاستهلاك من عام 1999 إلى عام 2000 بالرغم من القضاء الاضافى من المشروعات الموافق عليها التى خططت في عام 1999 : كولومبيا والمكسيك وبيرو وسرى لانكا؛

2 تطلب إلى الوكالات المنفذة والثنائية أن تأخذ في الاعتبار تحليل القطاع الوارد في هذا التقرير لأغراض تخطيط الأنشطة في مشاريع خطط عملها لعام 2002.

المرفق الأول

تحليل CFC

المرفق الثانى

تحليل الهالون

المرفق الثالث

تحليل بروميد الميثيل

الجزء الثاني

تنفيذ بروتوكول مونتريال من خلال تدابير السياسة الحكومية

إستكمال لحالة تنفيذ البلدان العاملة بمقتضى المادة 5

مقدمة

1 ُيقدم الاستكمال استجابة للمقرر 76/32 الذى طلب "إلى الأمانة أن تعد استكمالا سنويا لتنفيذ بروتوكول مونتريال من خلال تدابير الرقابة الحكومية". ويتضمن الاستكمال بيانات قدمتها البلدان في تقاريرها عن عام 2000 بشأن تنفيذ البرامج القطرية.

أهداف التحليل

2 تقييم أثر تفعيل تدابير السياسة على قدرة البلد على تنفيذ الامتثال لبروتوكول مونتريال.

مصادر البيانات

تقرير عن تنفيذ البرنامج القطرى

3 ُيطلب من البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 أن تبلغ اللجنة التنفيذية سنويا بالتقدم المحرز في تنفيذ برامجها القطرية. إلا أن الامتثال لمتطلب التبليغ هذا ليس متسقا. ولهذا، وللحصول على أكبر عدد من البلدان لتضمينها هذا التحليل، تم دراسة التقارير التى تلقتها الأمانة طوال أربع سنوات في الفترة 1997-2000. ومن بين 125 بلدا شملها التحليل والواردة في الجزء الأول من هذه الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/16) ، يقدم 71 تقريرا البيانات المطلوبة للتحليل, ولم يبلغ أبدا 25 بلدا عن تنفيذ البرامج القطرية خلال السنوات الأربع أو أن التقارير لم تلبى متطلبات الابلاغ ولم تحتوى على البيانات المطلوبة للتحليل.

4 ويتالف التقرير بشأن تنفيذ البرامج القطرية من قسمين: القسم واحد يحتوى على أستمارات بيانات الواردات والصادرات والاستهلاك حسب القطاع وإنتاج جميع المواد الخاضعة للرقابة. وبغض النظر عن وضعها حسب المادة،ُتطلب البيانات أيضا من قطاعات الصناعة.

5 والقسم إثنين هو عبارة عن الاجراءات الإدارية والداعمة التى تقدم بناء عليها البلدان معلومات مستكملة بشان التقدم المحرز في تنفيذ تدابير السياسة الحكومية؛ وإنشاء مؤسسات لإدارة القضاء على المواد المستنفدة للأوزون؛ ووضع إجراءات لإصدار الشهادات للتقنيين في خدمة التبريد؛ وإنشاء قنوات للإعلام الجماهيرى بشأن الرقابة على المواد المستنفدة للأوزون؛ وأنشطة الرصد.

6 وتحت رقابة السياسة الحكومية، يجرى رصد حالة تنفيذ التدابير الأربعة للسياسة من خلال طلب استكمالات عن هذه الإجراءات بالمقارنة بالموجودة في البرامج القطرية.

نتائج التحليل من الجزء الأول من الوثيقة

7 تستخدم النتائج من حالة البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 في تحقيق الامتثال لتدابير الرقابة الأولية لبروتوكول مونتريال كجزء من بيانات التحليل.

المؤشرات

8 ولأغراض هذا التحليل، أستخدمت المؤشرات التالية:

(أ) إن احتمال تنفيذ الامتثال لبروتوكول مونتريال يشار إليه باحتمال تلبية إلتزامات التجميد لـ CFC والهالون وبروميد الميثيل.

(ب) يشار إلى تنفيذ تدابير رقابة السياسة لبلد ما بحالة تنفيذ التدابير الأربعة للسياسة. وتستخدم هذه التدابير الأربعة أيضا في تقرير تنفيذ البرامج القطرية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الحكومات لتدابير رقابة السياسة :

"1" تصريح عام/خاص بشأن الاستيراد (الانتاج والصادرات) أو بيع المواد المستنفدة للأوزون السائبة؛

"2" تصريح عام/خاص بشأن الاستيراد (الانتاج والصادرات) أو بيع المنتجات والمعدات المحتوية على المواد المستنفدة للأوزون؛

"3" حظر إستيراد أو بيع كميات سائبة من المواد المستنفدة للأوزون؛

"4" حظر إستيراد أو بيع منتجات أو معدات محتوية على مواد مستنفدة للأوزون.

المنهجية

9 عند دراسة اثر تفعيل تدابير السياسة واحتمال أن ينفذ بلد الامتثال، يجمع التحليل البلدان في فئات طبقا لحالة تنفيذ كل بلد لتدابير السياسة وتوضع هذه البيانات بجانب البلد المحتمل أن ينفذ الامتثال. والافتراض المهم هو أن تفعيل تدابير السياسة سيساعد البلد على تنفيذ الامتثال. والمجموعات الثلاث هى :

المجموعة الأولى: البلدان التى أبلغت أنها نفذت تدبير للسياسة من الأربعة في أي سنة من السنوات الأربع 1997-2000؛

المجموعة الثانية: البلدان التى أبلغت أنها لم تنفذ تدبير للسياسة من الأربعة في أي سنة من السنوات الأربع 1997-2000؛

المجموعة الثالثة: البلدان التى لم تقدم أي تقرير في أي سنة بين 1997 و 2000 أو لم تبلغ عن تنفيذ تدابير السياسة.

وتوجد النتائج في المرفق الأول.

حدود التحليل

10 عند الاضطلاع بالتحليل، تعى الأمانة الحدود التالية.

توافر البيانات

11 هناك 16 بلدا فقط أبلغت عن بيانات كل عام طوال فترة الأعوام الأربعة التى شملها التحليل. ولهذا، كان على التحليل أن يعتمد في بعض الأحيان على عام فقط من بين الأعوام الأربعة التى قدم فيها بلد البيانات المطلوبة، دون معرفة ما إذا كانت هناك تغييرات منذ وقت تقديم البيانات، ونتيجة لذلك، قد لا تعكس البيانات المستخدمة في التحليل الحالة الأخيرة في البلد المعنى.

12 وهناك عدد كبير من البلدان (25) سواء لم يقدم أي تقارير أبدا عن تنفيذ البرامج القطرية في الفترة من 1997 إلى 2000 أو لم يبلغ عن تنفيذ تدابير رقابة السياسة المطلوبة، التى تحد بشكل كبير من تغطية التحليل.

تقييم أثر المتغير الواحد على الامتثال

13 إن العوامل من غير الصندوق متعدد الأطراف يمكن أن تساهم في الامتثال، مثل تدابير رقابة السياسة والوعى البيئى العام وقوى السوق وأخرين. ولهذا، من الصعب تحديد المساهمة المحددة لكل من هذه العوامل ما لم تنفذ دراسة متعمقة غير دراسة العلاقة المتبادلة الحالية.

الملاحظات

14 في الجدول الموجز في المرفق الثانى، يمكن ملاحظة علاقة متبادلة بين تنفيذ تدابير رقابة السياسية واحتمال تنفيذ الامتثال مع تجميد CFC . إن البلدان التى نفذت تدبير واحد لرقابة السياسة تؤدى أداء أفضل من مجموعة من البلدان لم تنفذ تدابير رقابة السياسة على الإطلاق ومجموعة البلدان التى لم تبلغ عن بيانات.

15 وفي حالة الهالون وبروميد الميثيل لا توجد علاقة متبادلة.

الاستنتاجات

16 يستنتج تحليل الأمانة، مع الأخذ في الاعتبار حدوده، ما يلى:

إن تفعيل تدابير السياسة لحكومات البلدان العاملة بمقتضى المادة 5 يساهم بدور مهم في قدرة البلدان على تنفيذ إمتثالها للالتزام بتجميد CFC ، ومع ذلك ينبغي مواصلة رصد أثر كل تدبير للسياسة على تنفيذ البلدان للامتثال.